

تسجيل ٣٧ مشروعاً صناعياً في النصف الأول من العام الجاري بتكلفة ١٣,٢ مليار ريال

■ خاص / الثورة
بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات في النصف الأول من العام الجاري ٣٧ مشروعاً، بإجمالي استثماري قدره ١٣,٢ مليار ريال، وبنيت إحصائية صادرة عن الهيئة أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع تبلغ ١٣ ملياراً و١٦٥ مليون ريال.

كما يتوقع أن توفر المشاريع ١٣٢٢ فرصة عمل مباشرة فضلاً عن عدد من الفرص غير المباشرة. وبعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار، نظراً لتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية، والعوائد الجارية التي تحققها الاستثمارات في هذا القطاع الإنتاجي الهام.

ميناء الحاويات بعدن يستقبل رافعتين جسريتين

■ عدن/سبأ
تصل إلى عدن خلال سبتمبر الحالي السفينة البريطانية (اتش إن كونيشتيان) وعلى متنها رافعتان جسرיותان تعملان بقوة ٤٥/٥٠ طنًا بريطانية الصنع خاصة بميناء الحاويات. وأقادت مصادر ملاحية في ميناء الحاويات بعن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن رعد ميناء الحاويات بالرافعتين بندرج في إطار خطة تطوير وتحديث منظومة الأنشطة الملاحية الدولية وخاصة في مجال مناولة الحاويات الترانزيت وحوايات بضائع الواردات الإستهلاكية والتصدير الخارجي للمنتجات اليمنية.

الجدير بالذكر أن الرافعات البحرية العاملة حالياً في ميناء الحاويات عدنها ورافعات جسرية تعمل بنفس الطاقة.

إجراءات لتحصيل متأخرات فواتير المياه بالوادي والصحراء توزيع البترول المدعوم للصيادين وسيارات الأجرة في حضرموت



توعوية تستهدف مساهمة كافة المستهلكين في ترشيد استهلاك المياه كمورد أساسي للحياة عامة. وشدد الاجتماع على ضرورة توعية المواطنين بأهمية تمكن المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمناطق الوادي والصحراء في اجتماعهم أمس برئاسة مدير عام المؤسسة عامر سعيد العامري، قطع المياه عن القطاع المتخلفة عن تسديد الفواتير الشهرية.

وناقش الاجتماع مؤشرات عمل المؤسسة خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١١م، وخطة المؤسسة بشأن تنفيذ برامج وأنشطة

في تنفيذ خطة توزيعه للمشتقات النفطية لتغطية مختلف النشاط الاقتصادي والخدمية في إطار مواجهة متطلبات الأزمة الراهنة. وأشار المحافظ الديني إلى وصول نحو ألفي طن من البترول المدعوم أمس الأول إلى ميناء المكلا تم تفريغها في منشآت فرع الشركة. وأكد الديني أن هناك خطوات إجرائية سوف يتم اتباعها لتوزيع هذه الكميات وبما يسهم في تخفيف الأزدحام على محطات توزيع المشتقات النفطية .. داعياً الجميع إلى تحمل المسؤوليات لمواجهة الأزمة الحالية وعدم إعطاء الفرصة

للمتلاعبين والمهربين بهذه المواد وتوجيه الكميات المصروفة لصالح استمرار مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية للمستفيدين. من جهة أخرى أقر مسئولو المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمناطق الوادي والصحراء في اجتماعهم أمس برئاسة مدير عام المؤسسة عامر سعيد العامري، قطع المياه عن القطاع المتخلفة عن تسديد الفواتير الشهرية.

وناقش الاجتماع مؤشرات عمل المؤسسة خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١١م، وخطة المؤسسة بشأن تنفيذ برامج وأنشطة

وإشارة إلى أن عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات في النصف الأول من العام الجاري ٣٧ مشروعاً، بإجمالي استثماري قدره ١٣,٢ مليار ريال، وبنيت إحصائية صادرة عن الهيئة أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع تبلغ ١٣ ملياراً و١٦٥ مليون ريال.

كما يتوقع أن توفر المشاريع ١٣٢٢ فرصة عمل مباشرة فضلاً عن عدد من الفرص غير المباشرة. وبعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار، نظراً لتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية، والعوائد الجارية التي تحققها الاستثمارات في هذا القطاع الإنتاجي الهام.

أهمية قطاع الإنشاءات



د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbwab@hotmail.com

■ يشهد قطاع الإنشاءات اليمني نمواً كبيراً في المشاريع الحيوية المتعددة، وتتركز حكومة بلادنا على الاستثمارات المحلية العربية والأجنبية في تنفيذ المشاريع وعملية تمويلها بحيث تشجع القطاع الخاص على إعادة أمواله المهاجرة واستثمارها وطنياً في الطرق والطاقة والمستشفيات والجامعات ومراكز الدراسة والبحوث والصناعة.

وهناك اتجاه نحو إنشاء سكن جديد من قبل مستثمرين أجانب وعرب ومحليين وهيئات ومنظمات إقليمية ودولية، بالإضافة إلى الدعم الحكومي والدول المشاركة في هذا الخط، ويشير إلى أن النمو الذي يشهده اليمن انعكس إيجاباً على البنية التحتية وقطاع الإنشاءات ونسبة النمو العمالية، بالإضافة إلى أن انضمام بلادنا إلى منظمة التجارة العالمية سينعكس مباشرة على قطاع المقاولات اليمني من خلال توافد الكثير من شركات المقاولات العربية والأجنبية، تتساوى مع شركات المقاولات اليمنية في الحقوق والواجبات، وهذا الانضمام سيكشف مقدار الخبرة والكفاءة بين شركات المقاولات المحلية ومثيلاتها العربية والأجنبية.

وفي اعتقادي أن هناك دقة من قبل الشركات الإقليمية والعالمية بالطرق الهرمية في اتخاذ القرارات على مستوى المشاريع، عكس المتبع لدى شركات المقاولات اليمنية.

صحيح أن هناك آثاراً سلبية في بداية الأمر جراء دخول حركاً إقليمية وعالمية بتقنيات عالية وخبرات متراكمة، خصوصاً وأن غالبية قطاع المقاولات غير جاهز، لذا أجزم من هذا المنبر، بحكم تنبعي لقطاع المقاولات في بلادنا، أنه يحتاج إلى إعادة هيكلة من ناحية تأهيلية وتنظيمية مع تشجيع قطاع المقاولات اليمني على التخصص في أنشطة محددة وتوقيع عقود معقدة تفادي الغرور والمنازعات لإيفاء بالتزاماته، وبالتالي تسديد الأموال المستحقة عليه للمصارف، فهناك أهمية كبيرة لقطاع التشييد والبناء في بلادنا من خلال مساهمته في توليد الناتج المحلي بعد قطاع الخدمات الحكومية، متفوقاً على كافة القطاعات في مجال زراعة وتجارة وخدمات وصناعة، لأنه لا يمكن أن يخلو أي زرع استثماري لأي قطاع من القطاع الاقتصادي، كبر أو صغر حجمه، من قدر كبير من الاتفاق على البناء والتشييد.

مناقشة أداء أشغال صناعة

تنفيذي وادي حضرموت يستعرض أداء المكاتب الخدمية



نحو ٤٠ مليوناً و١٩ ألف ريال. وتبلغ تقديرات اكتساب الأصول للربح الرابع الخاص بالبرنامج الاستثماري ملياراً و٨٧ مليوناً و٨٤٧ ألف ريال.

والتقديم والتقييمية في مديريات الوادي والصحراء وإيجاد الحلول والعلاجات المناسبة إزاء أوضاعها الحالية.

كما ناقش اجتماع برئاسة أمين عام المجلس المحلي بمحافظة صنعاء عبدالغني حفظ الله جميل سير أداء مكتب الأشغال والسبل الكفيلة بتفعيل نشاطه في الفترة القادمة.

وأكّد الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة المساعد فارس الكهاني ومدير عام مكتب الأشغال الهندس علي السفياني والفنيون العاملون بالمكتب على أهمية استغلال كافة الإمكانيات المتاحة في المكتب من معدات وسيارات في برامج النزول الميداني اليومي للمكتب ولما من شأنه ضبط مخالفات البناء العشوائي وإزالتها، وكذا مخالقات المحلات التجارية والبايعات المتجولين.

وأكّد على ضرورة مضاعفة الجهود لتسيير العمل بالمكتب على الوجه المطلوب وبما يضمن الحد من المخالفات وينمي أوضاعها. وأوصى الاجتماع بإنشاء غرفة عمليات للقيام بعمليات التفتيش وتلقي البلاغات وتكليف المشرفين بالزور الميداني وكذا إبلاغ الجهات المختصة في المكتب بقيادة المحافظة بالإجراءات التي تم اتخاذها وبما يجب اتخاذه بشأن البلاغات.

وأشاد الاجتماع بالخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها من قبل المكتب في إحالة عدد من قضايا المخالفات إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية.

مكونات مشروع مجاري الصرف الصحي لمدينة شبام وترميم وكذا ما يتم تنفيذه بشأن مجاري الصرف الصحي لمدينة شبام التاريخية الممول من الصندوق الاجتماعي للتنمية ضمن مشروع التوعية المجتمعية للمدينة والذي يشمل مجاري الصرف الصحي لساحل شبام ومنطقة الحزم وضواحيها والإجراءات التي تمت بشأن حجز موقع المعالجة والرفع بمشروع مجاري القطن بعد أن تم إعداد الشروط المرجعية له ومواصلة الجهود للبحث عن تمويل للمشروع.

واستمع الاجتماع من مدير عام مالية سيئون إلى مشروع الموانئ المالية للعام ٢٠١٢م الذي يتضمن تقديرات الموارد المالية البالغة ملياراً و٨٧ مليوناً و٨٤٧ ألف ريال موزعة على الموارد المحلية بمبلغ ٢٧٦ مليوناً و٧٠٨ آلاف والدعم المركزي الراسمالي بمبلغ ٢١٢ مليوناً و٨٢٢ ألف ريال وكذا الموارد المشتركة بمبلغ ١٧٤ مليوناً و٤٣٦ ألف ريال فيما بلغ حصة مديريات الوادي والصحراء من الموارد المشتركة ٢٢٢ مليوناً و٨٧ ألف ريال.

وشملت التقديرات مخصصات الاستخدامات البالغة ١٢ ملياراً و١٣٦ مليوناً و٥٥ ألف ريال موزعة على أجور وتعويزات العاملين وتشمل المرتبات الأساسية وما في حكمها مبلغ ١٠ مليارات و٧٧ مليوناً و٢٥٧ ألف ريال وتقديرات السلع والخدمات بمبلغ ٩٢٥ مليوناً و٧٩١ ألف ريال فيما تبلغ تقديرات الباب الثالث الخاصة بالمنافع الاجتماعية

في عدد من مناطق الوادي. وأثنى المكتب التنفيذي على جهود كافة الكوادر والعاملين في محطة الكهرباء الرامية إلى تحسين مستوى الخدمة الكهربائية... داعياً كافة الجهات المعنية وكذا المستهلكين إلى الوفاء على جانب قيادة المحطة للتحقق على الأوضاع الحالية من أجل ضمان استمرار التيار الكهربائي.

وناقش المكتب التنفيذي تقرير نشاط المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمناطق الوادي والصحراء ومستوى الخدمات المتعلقة بإمداد المواطنين بمياه الشرب النقية في كافة المناطق والجهود التي تبذل في سبيل خفض نسبة الفاقد من المياه وكذا العمل على زيادة تحصيل الإيرادات وما تواجهه المؤسسة من صعوبات في متابعة الديون لدى مختلف الشرائع التي بلغت خلال الفترة المنصرمة من العام الحالي ٢١٦ مليوناً و٤٠٨ آلاف ريال.

وأطلع المكتب على آخر الأعمال التي يجري تنفيذها حالياً في إطار

على المدن التاريخية في زيد نيل على منصر أهم المشكلات والمعوقات والمتطلبة في استمرار المخالفات ومنع بعض المواطنين من استكمال أعمال الرصف ويطلب بعض المؤسسات في تنفيذ مشاريعها.

وأكّد أهمية تقديم الدعم من قبل المؤسسات الحكومية وسرعة حصر وتوثيق المباني والمعلم ذات القيمة العالية والعمل على إعادة تأهيلها وإعادة تفعيل دور صندوق الطوارئ المحلي وإنعاش الحرف التقليدية وتطويرها.

المدنية التاريخية. وأشار إلى ضرورة تقديم كل المقترحات التي من شأنها الحفاظ على مدينة زيد ويقامها ضمن قائمة مدن التراث العالمي بحسب التصنيف العالمي لمنظمة اليونسكو، لافتاً إلى أن قيادة المحافظة تستعمل على تدليل كل الصعاب التي من شأنها الإسراع في إنجاز العمل.

فيما استعرض مدير عام فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية محمود سلطان ومدير عام الهيئة العامة للحفاظ

على محافظ الحديدة أكرم عبدالله طعة على أهم المشاريع التي يتم تنفيذها في مدينة زيد التاريخية ضمن مشاريع الحفاظ على المدن التاريخية والمشاكل والمعوقات التي تعيق استكمالها. وأكّد المحافظ على الأهمية التي تكتسبها مدينة زيد التاريخية من خلال مكانتها العلمية الكبيرة والعلماء الكبار الذين أنجبهم، داعياً الجهات ذات العلاقة لتعمل الجاد من أجل إنجاز المشاريع المتعلقة بالحفاظ على هذه

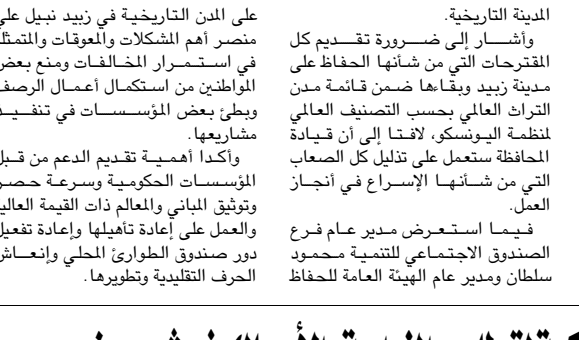
٨,١ تريليون ريال مجموع ميزانية البنك المركزي



■ خاص / الثورة
بلغ مجموع ميزانية البنك المركزي في نهاية شهر يونيو ٢٠١١م ٨,١ تريليون و٩٠٩ مليار ريال مقابل ٨,١ تريليون و٩٠٩ مليار ريال في نهاية شهر مايو ٢٠١١م. وأظهرت الميزانية أن الانخفاض بلغ ١٠ مليارات ريال ونسبة تقدر بـ ٠,٢٪ مقارنة بارتفاع نسبته ١٪ في مايو ٢٠١١م.

وكان مجموع ميزانية البنك المركزي اليمني قد بلغت تريليون و٣٠٢,٣ مليار ريال في يونيو ٢٠١٠م.

محافظ الحديدة يطلع على أهم المشاريع المنفذة في زيد



■ الحديدة/سبأ
اطلع على أهم المشاريع التي يتم تنفيذها في مدينة زيد التاريخية ضمن مشاريع الحفاظ على المدن التاريخية والمشاكل والمعوقات التي تعيق استكمالها. وأكّد المحافظ على الأهمية التي تكتسبها مدينة زيد التاريخية من خلال مكانتها العلمية الكبيرة والعلماء الكبار الذين أنجبهم، داعياً الجهات ذات العلاقة لتعمل الجاد من أجل إنجاز المشاريع المتعلقة بالحفاظ على هذه

انخفاض التموليات البنكية لقطاعي الزراعة والأسماك في شهريونيو



■ خاص / الثورة
انخفضت التموليات البنكية لقطاعي الزراعة والأسماك في شهر يونيو ٢٠١١م إلى ٧ مليارات و٧٩٢ مليون ريال وذلك من ٨ مليارات و٣٢٢ مليون ريال في شهر مايو ٢٠١١م. وانخفاض يقدر بـ ٧٣٩ مليون ريال. وبحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي فقد بلغت التموليات والسلفيات قصيرة الأجل ٥ مليارات و٣١٢ مليون ريال مقابل ٥ مليارات و٦٨٥ مليون ريال خلال نفس الفترة وبتراجع يقدر بـ ٣٧٢ مليون وبتراجع يبلغ ١٤٧ مليون ريال.

تحسين دخول المواطنين ضرورة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام



حوالي ٩٠٪ من استهلاك الحبوب، مشيراً إلى أن تطوير قطاع الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة ٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي وشح مصادرها المياه وقلة الأسمدة والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة في ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد، وقد تركز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتسهيل الحراثة ومضخات المياه وكان تقرير الأداء الحكومي أشار إلى تواضع معدل نمو القطاع الزراعي البالغ ٣٪ نظراً لشح الموارد المائية وبطء تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الثالثة في تقليص مساحة زراعة القات وإبقائها في حدود ١٠٪ من المساحة المزروعة و٣٠٪ من استخدامات المياه، بالإضافة إلى مساحة الأراضي الزراعية المحدودة.

وخلص تقرير برنامج الغذاء العالمي إلى أن اليمن بحاجة إلى المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي به ٥٪ في السنة كي يتسنى له تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م.

وتستورد اليمن حوالي ٧٥٪ من احتياجاتها الغذائية بما فيها ٢,١ مليون طن من الحبوب سنوياً، وتشمل الحبوب التي تنتجها اليمن الذرة والنخالة والشعير، وتستغل معظم الأراضي والمياه الوفيرة بزراعة القات الذي يصفه البعض بالعائق الرئيسي أمام تقدم اليمن. وأوضح التقرير أن استهلاك القات في اليمن له أثر عميق في مسألة تراجع الأمن الغذائي وأن ٤٢٪ من السكان ومن سن العاشرة فما فوق يتناولون القات - بحسب مروجيات صحة الأسرة - ٢٥٪ منهم من الرجال.

وأضاف أن اليمن من أفقر البلدان في المنطقة قديماً وشمال أفريقيا بإجمالي دخل قومي سنوي يقدر بـ ٥٤٤ دولاراً أمريكياً و٨ دولارات لكل فرد من مساعدات التنمية الخارجية.

والحضر يزداد حيث يزيد عدد الأشخاص غير الأمن غذائياً الذين يعيشون في المناطق الريفية بأكثر من خمس مرات، ضعف الذين يعيشون في المناطق الحضرية حيث تبلغ نسبة اندماج الأمن الغذائي ٣٠,٣٪ في الريف مقابل ١٧,٧٪ في الحضر.

وطالبت الاستراتيجية بضرورة تحقيق معدلات نمو سريعة تفيد الفقراء والأشخاص غير الأمن غذائياً. ولفتت إلى أن النمو السكاني في اليمن يعتبر أحد أعلى المعدلات في العالم، حيث وصل معدل النمو السكاني إلى ٣٪ خلال السنوات الأخيرة، وترتفع معدلات الخصوبة في الريف بأكثر من طفلين اثنين عنه في المناطق الحضرية.

■ الثورة/عبدالله الخولاني
أكدت استراتيجية الأمن الغذائي أن النمو الاقتصادي الذي يحسن من دخول المواطنين هو أهم المحركات لتحقيق الأمن الغذائي كما سيكون النمو الاقتصادي السريع في القطاعات الواعدة والتحويلات في الاقتصاديات الريفية والحضرية أمراً ضرورياً من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في اليمن.

وأوضحت أن الإنتاج الزراعي يستهلك ٩٣٪ من المياه في اليمن، حيث يتم استخدام المياه الجوفية لري أكثر من ٧٥٪ من الأراضي الرومية، وهو ما يساهم بشكل كبير في التناقض السريع لسدود المياه الجوفية، وهو ما يتطلب أن يعتمد النمو الزراعي على زيادة إنتاجية المياه.

وأشارت إلى أن قطاع الاصطياد يلعب دوراً هاماً في اقتصادات المناطق الساحلية ويمثل ثاني أهم القطاعات التصديرية في مجال تصدير السلع، وبالرغم من ذلك انخفضت الإنتاجية في قطاع الأسماك بشكل حاد بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨م، حيث تناقصت عمليات تسويق ومعالجة الأسماك غير كافية، وأوضحت أن التباين بين الريف

□ تصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً، بل وتصنف بثالث أفقر بلدان المنطقة، ويأتي ترتيبها ١٥١ من مجموع البلدان ١٧٧ التي احتواها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أن ١٥,٧٪ من اليمنيين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٤٥,٢٪ منهم بأقل من دولارين يومياً.

□ يؤكد تقرير رسمي أن التحول من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد القات

□ يؤكد تقرير رسمي أن التحول من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد القات